جامعة طرابلس الأهلية
مجلة القلم العلمية

ورقة علمية بعنوان :

الأوضاع الاقتصادية

في ولاية طرابلس الغرب (1951 – 1961م)

أ . خالد مختار محمد جوان
باحث أكاديمي . الجامعة الأسمرية الاسلامية
أ. إبراهيم علي عبيد عون
باحث أكاديمي . الجامعة الأسمرية الاسلامية

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة الأوضاع الاقتصادية في ولاية طرابلس الغرب من بزوغ فجر الاستقلال في ديسمبر 1951 م ، إلي العام 1961 م ، حيث أن الفترة التي عالجت موضوع الدراسة في ولاية طرابلس الغرب قد شهدت وضعا اقتصاديا صعبا قبل اكتشاف النفط ، وكانت الموارد الاقتصادية تعتمد علي الزراعة والرعي والمساعدات الاجنبية ، والاقتصاد يشوبه العجز الذي شمل معظم الأنشطة الاقتصادية ، وكان اعتماده بشكل كبير علي النشاط الزراعي كزراعة الحبوب والنخيل والزيتون والاشجار المثمرة ، ولهذا واجه القطاع مشاكل عدة أهمها اعتماده علي مياه الامطار ، ونفس الحال ينطبق علي قطاع الثروة الحيوانية نتيجة الجفاف وقلة المياه .

وارتبطت الصناعة ارتباطا مباشرا بالزراعة والمنتجات الحيوانية ، كصناعة الأغدية والتبغ والجلود والمنسوجات ، فقد كانت الصناعة محدودة نتيجة النقص في الخبرات الفنية والمواد الخام ، أضف الي ذلك أن إيرادات الاقليم كانت محدودة من التجارة والضرائب ، وكان للنقص الشديد في الموارد المالية أن فتح الاقليم بصفة خاصة والبلاد بصفة عامة أمام التدخل الاجنبي والتي جاء عن طريق المساعدات الاقتصادية علي هيئة قروض ومشاريع اقتصادية وتنموية .

اولا : أهمية الموضوع :

إن دراسة الأوضاع الاقتصادية من المواضيع المهمة في الدراسات التاريخية كون موضوع الدراسة يعالج جانبا مهما من فترات التاريخ الليبي بعد الاستقلال من حيث كونه فترة انتقالية ، بدأت فيها مراحل البناء الاولي للدولة الليبية ، ولذا هو في مجمله موضوع مهم جدير بالبحث والدراسة .

تانيا: أسباب اختيار الموضوع :

1ـ التعرف علي المصادر التي اعتمد عليها الاقتصاد في ولاية طرابلس قبل اكتشاف النفط .

2 ـ قلة الدراسات العلمية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية قبيل اكتشاف النفط .

3 ـ الرغبة في معرفة الدور الذي قدمته المساعدات الدولية .

ثالثا: إشكالية الدراسة :

تحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات لعل أهمها :

ـ ما مدي تأثير حقبة الاستعمار السابقة علي الوضع الاقتصادي ؟

ـ ما الصعوبات والعراقيل التي واجهت النشاط الزراعي والصناعي في ولاية طرابلس ؟

ـ ماهي صورة الوضع الاقتصادي في الولاية قبيل اكتشاف النفط ؟

ـ هل استطاعت المساعدات الاجنبية حل مشكلة الموارد المالية ؟

رابعا : فرضية الدراسة :

يفترض الباحث ان عهود الاستعمار السابقة وما حملته من جهل وتخلف كان لها دور في الوضع الاقتصادي في ولاية طرابلس .

خامسا : منهجية الدراسة :

استعان الباحث بالمنهج التاريخي لسرد الاحداث التاريخية ، إلي جانب الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي يعتمد علي تحليل البيانات للخروج بالنتائج المرجوة.

سادسا : تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الي عدة مباحث تناول المبحث الاول : الزراعة ، وتناول المبحث الثاني : الثروة الحيوانية والصيد البحري ، وتناول المبحث الثالث :الصناعة ، وتناول المبحث الرابع :الشركات العامة ، أما المبحث الخامس فقد تناول برنامج المساعدات الدولية .

المقدمة :

مع بزوغ فجر الاستقلال في ديسمبر 1951م كان الشطر الأعظم من البلاد نموذجا(للفقر المدقع) بكل ما لهذه الكلمة من معنى، فقد جاء في تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة عن وضع الزراعة في ليبيا العام 1952م ، ما نصه " إن ليبيا تعتبر مثالا جيدا للفقر المدقع في أسوأ أحواله ، فالوضع الاقتصادي للبلاد

يُظهر ان أغلب السكان يعيشون في مستوى معيشي متدن يبلغ حد الكفاف ، ولا توجد مصادر للطاقة أو المعادن ، والتوسع الزراعي محدد بالظروف المناخية ، ورأس المال معدوم ، ولا يوجد هناك أي عمالة فنية أو كفاءات إدارية تذكر[1] . ويصف (جون جنتر) البلاد بقوله "...لعل ليبيا هي أفقر دولة في العالم ، فهي ليس لديها موارد خاصة بها ، ولا يوجد طبيب وطني واحد، وهناك 17 خريجا جامعيا فقط" ، ويصف جمال حمدان نشأت ليبيا المستقلة " بأنها ولدت ولادة عسيرة ، وورثت في هذا كله إرثا صعبا معقدا ، وتركة من المشاكل الجسيمة ، الطبيعية والمصطنعة ، المفروضة والمفترضة ، السياسية والاقتصادية ...إلخ تتجاوز جميعا قدرات دولة جديدة في مرحلة التكوين"[2] . وخلال هذه الفترة لم يتوفر سوى موردين اقتصاديين رئيسيين هما الزراعة وتربية المواشي[3] . وتشير البيانات المتوفرة ان الدخل المحلي الإجمالي لم يبلغ سنة 1955م سوى 15 مليون جنيه ليبي أي بمعدل 14 جنيه للفرد[3].

المبحث الاول : الزراعة

مع أن المساحة الكلية لليبيا تقدر بحوالي مساحة 176000 كم مربع، إلا أن مساحة الأراضي المستغلة للزراعة لا تزيد عن 1% من إجمالي هذه المساحة الواسعة والمترامية الأطراف، ومع عدم وجود أنهار كبيرة أو صغيرة إلا في بعض المناطق الجبلية والواحات الصحراوية[4] . وإن البلاد اعتمدت في زراعتها على الأمطار في زراعتها البعلية، مع حفر لبعض الآبار العادية والارتوازية وبعض من إنشاء السدود والخزانات عند ملتقى الأودية[5].

ارتكزت الزراعة في ولاية طرابلس في منطقتين ، أولها تمتد من الساحل نحو الداخل مسافة تتراوح من 5 أميال و18 ميلاً، وهي تبدأ من الحدود التونسية غرباً حتى مصراتة شرقاً وطولها حوالي 200 ميلاً، ويتراوح سقوط المطر السنوي عليها

---

[1] الهادي أبولقمة ، سعد القزيري ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (طرابلس:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1959م)، ص 563

[2] جمال حمدان ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية ، (القاهرة :مكتبة مدبولي،1996)، ص78 .

[3] المرجع نفسه ، ص18.

[4] المملكة الليبية ، ليبيا الاقتصادية ,وزارة الاقتصاد الوطني ,(طرابلس : 1956),ص126.

[5] المصدر نفسه, ص127.

بين 6 بوصات و 14.5 بوصة، وتهطل أغزر الأمطار بالقرب من مدينة طرابلس ، والمنطقة الثانية هي المنطقة الجبلية الممتدة بين جادو وغريان وترهونة ، وأهم ما يزرع في هاتين المنطقتين : القمح والشعير وأشجار الزيتون والعنب واللوز والخضراوات[6].

وبالرغم من أن ما يسقط من أمطار معظم السنوات يكفي لنمو المحاصيل البعلية ، إلا أنها تتصف بإنتاجها المتدني وعدم ثبات مساحتها نتيجة لتذبذب سقوط الأمطار، المتحكمة في مساحة الأراضي التي تزرع عليها ومدى إنتاجها الزراعي[7] . وغالبية المساحات المروية في الولاية امتلكها الإيطاليون ، فقد بلغت في العام 1951م حوالي 70000 هكتار ، منها 50000 هكتار في السهل الساحلي الممتد من صبراتة إلى مصراتة، و 20000 هكتار تابعة للمستعمرات الزراعية الإيطالية[8] . ويمكن بيان أهم المحاصيل التي تعتمد على الزراعة البعلية في الآتي:

1- زراعة الحبوب:

يعتبر الشعير والقمح الغذاءان الرئيسيان للسكان، فبوجود مناخ ملائم وتربة خصبة لزراعتهما وعدم استهلاكهما للكثير من المياه في موسم نموهما القصير ، توسع مجال زراعتهما بشكل كبير[9] ؛ في المنطقة الساحلية من ولاية طرابلس، ومناطق الجبل الغربي ولاسيما في الوديان حيث تتغذي التربة ببعض المياه المتدفقة من هذه الوديان ويتفاوت إنتاج الشعير تراوحا كبيراً مع كمية الأمطار، في سنوات معينة إلى سنوات من الجفاف التام . وتبين الإحصائية التالية كميات البذور المزروعة من الشعير والقمح ومحصولها للفترة من 1954 وحتي 1958[10] :

السنة	القمح	مجمل إنتاج ليبيا	الشعير	مجمل إنتاج ليبيا	الذرة الصفراء	مجمل إنتاج ليبيا	الذرة البيضاء	مجمل إنتاج ليبيا
1954م	54000	152700	375000	612100	==	==	==	==

[6] منظمة الأغذية والزراعة، تقرير رقم 21 إلى الحكومة الليبية عن الزراعة، روما، نوفمبر 1952، ص72.

[7] نيكولاي ايلتشن بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتي مطلع القرن العشرين ،(طرابلس:دار اويا للطباعة والنشروالتوزيع والتنمية التقافية ، 2001) ، ص 386 .

[8] وثيقة رقم 32، الدور التي تلعبه القوة الكهربائية في التنمية الاقتصادية في ليبيا، مكتبة قسم البحوث بالبنك الوطني الليبي، ص80.

[9] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ط3، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1996) ، ص640 .

[10] المملكة الليبية ، ليبيا الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، ، أكتوبر 1956، ص129 .

1955م	27000	138000	300000	561000	==	==	==	==
1956م	45000	133000	300000	493000	==	==	==	==
1957م	230000	447430	840000	1100130	==	==	==	==
1958م	124000	263920	370000	612170	8000	8900	13000	==

يتضح من الجدول السابق تفاوت الإنتاج من موسم لآخر ، ففي الموسم 1954 – 1955م، تضاؤل إنتاج الحبوب حتى بلغ 300 ألف قنطار من الشعير، و28 ألف قنطار من القمح، ويرجع ذلك لقلة الأمطار شتاء هذا العام، والظروف المناخية الطبيعية والتي أجبرت الكثير من السكان على الهجرة[11]. ورغم أن السنوات اللاحقة شهدت إنتاجاً متزايداً بسبب تسهيلات القروض قصيرة الأجل ، التي بدأ صرفها سنة 1958م، بمنح 713 قرضاً بقيمة 300468 ج.ل[12] . إلا أن تزايد استهلاك القمح بدلاً من الشعير وتزايد أعداد السكان أدى إلى استيراده من الخارج لتغطية النقص الحاصل[13].

2- الفول السوداني: (الكاكاوية)

من المحاصيل الصيفية، التي اهتم المزارعون بزراعتها في الولاية، مما جعله محصولا شائع الاستهلاك لدى الناس، وأكثر أنواعه انتشاراً ما يعرف بالنوع الإيطالي، وبكميات قليلة ما يعرف بالنوع الصيني[14] . وقدر إنتاجه في الموسم الزراعي 1955م ما يقرب 8000 طن صدر منها 6500 طن لكل من إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة وهولندا، ويؤكل المنتوج الليبي بالدرجة الأولى كحب، أو يستعمل في صناعة الكعك والحلويات، ولأهميته وضعت حكومة طرابلس نظاماً لمراقبة جودة المصدر منه، إذ كثيرا ما يؤدي تعفن الجذور والأمراض الفطرية إلى تلف جزء كبير من محصوله[15].

---

[11] مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة الاقتصاد الوطني، ملخص الإحصاءات الليبية للسنوات 1958 – 1962، ص35 .

[12] وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الاحصاء والتعداد ، المصدر السابق ، ص35 .

[13] صحيفة طرابلس الغرب، 8 أبريل 1956، العدد 33447.

[14] ليبيا الاقتصادية، المصدر السابق، ص123.

[15] محمود العارف على قشقش، مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده ، (طرابلس : منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، 2012) ، المرجع السابق، ص103 .

والجدول التالي يبين إنتاج الفول السوداني في الولاية خلال خمس سنوات من 1954 وحتى 1958[16]

السنة	الإنتاج بالطن
1954م	6500
1955م	8000
1956م	10000
1957م	12000
1958م	10000

3- الزيتون:

يأتي الزيتون في المرتبة الثانية بعد الحبوب من حيث أهميته كمحصول زراعي في ولاية طرابلس وليبيا عموماً، وهو الأساس الذي قامت عليه المستعمرات الزراعية الإيطالية وله أهمية كبري أيضاً للكثير من الليبيين، وتزرع أشجار الزيتون في المنطقة الساحلية وفي مناطق الجبال قليلة الارتفاع في ولاية طرابلس ، وتوجد في المناطق الجبلية أشجار زيتون يبلغ عمرها عدة مئات من السنين[17] . وانتهجت الحكومة بعد الاستقلال النهج نفسه فخلال العام 1955م قامت بشراء 80000 عقلة من أنواع الزيتون الممتاز ، وضعتها تحت تصرف المزارعين في جميع أنحاء الولاية، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون في الولاية 180000 هكتار[18] .

قدر عدد أشجار الزيتون بحوالي 3.500.000 شجرة ، بلغ إنتاجها عام 1959م في طرابلس وحدها نحو 330 ألف قنطار، وحوالي 32679 طن عام 1960[19] . عملت على إنتاجه حوالي 30 معصرة حديثة ومئات المعاصر القديمة، بعد أن وفرت للمزارعين كما أسلفنا سابقاً مشاتل الزيتون في جميع الولاية .

وقد بلغ مقدار الصادرات في سنة 1957م ما قيمته 1300000 جنيه ليبي في سنوات الخير وعندما يكون المنتوج رديئاً تهبط الصادرات كثيراً كما حصل في سنة 1956م، إذ لم تتعدى 61000 جنيه ليبي[20].

---

[16] عبد المولى الشريف، مجلة الفلاح الليبي، السنة السابعة، العدد الثاني، بتاريخ :أبريل 1957، ص20 .

[17] منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص140.

[18] التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك لدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، الجزء الأول، واشنطن، ابريل 1960، ص102.

[19] مصباح ياقة السوداني، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1951- 1969، (القاهرة : رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس، 2010، ص39-40 .

[20] محمود العارف قشقش، المرجع السابق، ص91 .

4- اللـــوز:

تزرع أشجار اللوز في المناطق الجبلية والساحلية، بجانب أشجار الزيتون ونجحت هذه الزراعة نجاحاً كبيراً في ولاية طرابلس، لكونها لا تحتاج إلى الري الدائم وتكتفي بماء المطر، كما أنها تعطي كميات كبيرة من اللوز بعد خمس أو ست سنوات من وقت غرسها ، إلا أن معظم اللوز الذي يتم إنتاجه هو من النوع ذي القشرة السميكة، ويمكن بيعه بعد إزالة قشره بأسعار مرضية في الأسواق العالمية[21] . وقد بلغ إنتاج اللوز الأخضر في الموسم الزراعي 1953، 1954م حوالي 2000 طن[22] . وحسب إحصائيات 1958م بلغ عدد أشجار اللوز في الولاية حوالي 1548000 شجرة، وإنتاجه بلغ بأقل من 4000 طن[23].

5- النخيل (التمر)

يعتبر النخيل من أهم الأشجار بالنسبة للمزارعين، ومن أكثر الأشجار المثمرة في ولاية طرابلس، وتوجد أشجار النخيل في الواحات الداخلية على طول الأودية الجافة في منطقة الجبل بإقليم طرابلس، كما يوجد عدد كبير منها في على طول المنطقة الساحلية، وتنمو شجرة النخيل دون حاجة للري، وذلك في الأماكن التي تكون فيها المياه الجوفية قريبة من سطح الأرض أو على طول مجاري المياه حيث يكون انسيابها غالباً[24].

ويعتبر التمر غذاءًا رئيسياً لسكان الولاية ويستعمل كذلك كعلف للحيوان[25] . بلغ متوسط الإنتاج السنوي للتمور خلال أربع سنوات من سنة 1954 إلى 1958م، حوالي 28 ألف طن في الولاية ، وتنمو بعض الأصناف الجيدة من التمور حول مدينة زليتن ومصراتة والخمس[26] . ولذلك تم إنشاء مصنع في طرابلس لتعبئة التمور، وذلك لتوزيعها بموجب برنامج التغذية المدرسية الذي تقوم به الحكومة

---

[21] منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص148.

[22] ليليو أربيب، التصدير حركة يمثلها الساعة، الكوريري دي تريبوللي، بتاريخ : 2 مارس 1954.

[23] مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف الزراعة، وثيقة رقم 54 .

[24] منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص142 .

[25] عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق ، ص246.

[26] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، ج 2، واشنطن ، أبريل 1960، ص289 .

بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة، وأصبح هذا المصنع يستهلك جزء من إنتاج التمور في البلاد، كما قامت الحكومة بتصدير جزء من الإنتاج إلى المملكة المتحدة عام 1958م قيمتها حوالي 200 ألف جنيه ليبي، وبلغ عدد المصدر حوالي 671 طناً[27] .

6- العنب:

تنمو كروم العنب كثيراً في الولاية، وهي لا تحتاج إلى الري، وإذا احتاجت فإنما تحتاج إلى القليل منه، وقدر عدد أشجار الكروم في العام 1951م حوالي 20 مليون كرمة، استهلك أغلبها لإنتاج الخمور، ومما شجع صناعة النبيذ وجود الجاليات الأجنبية في البلاد[28] . ومع تناقص أعدادها بدأ الاهتمام يتناقص بسبب العديد من الصعوبات في تصريف العنب، بالإضافة إلى سن قوانين تحضر بيع النبيذ وغيره من المشروبات الروحية[29].

7- الحمضيات:

اشتهرت مدينة طرابلس وما حولها بزراعة الحمضيات بسبب ملائمتها لمناخ البحر المتوسط، وكذلك وجود التربة الخصبة، فالمثمر ممتاز من حيث الجودة، وكمية المحصول مرضية، وقد جرى توسع كبير في زراعة الأشجار الحمضية، وكان أكثر الحمضيات انتشاراً البرتقال الذي وجد منه حوالي 321000 شجرة أي بنسبة 75% من مجمل أشجار الحمضيات سنة 1951م ، ويأتي الليمون في المرتبة الثانية بعدد 65000 شجرة، واليوسفي بـ 54000 شجرة، والجريب فروت بـ 5000 شجرة ؛ ووصل عدد أشجار الحمضيات سنة 1958م إلى 606800 شجرة على مساحة من الأرض تعادل 1260 هكتار[30] .

---

[27] مصباح يافة السوداني، المرجع السابق، ص41 .

[28] هـ – ل – كينليسيد – تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، نيويورك، 1951، ص 28 .

[29] منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص41 .

[30] تقرير مرفوع إلى الحكومة الليبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا ، ص29 .

8- الفواكه اللينة:

إن أشجار الفواكه اللينة كالتين والخوخ والبرقوق والمشمش والتفاح والكمثرى والرمان وغيرها تنمو بنجاح في ولاية طرابلس، فأشجار التين تزدهر دون الحاجة إلى الري ، أما أشجار الخوخ والمشمش فتتطلب كمية قليلة من الماء إذا قورنت بغيرها من الأشجار المثمرة[31] .

9- الخضراوات:

تزرع الخضراوات للاستهلاك المحلي وتشمل البطاطا والطماطم والبصل والفلفل والفول والحمص والخس والجزر والقرع والقرنبيط ، ويبلغ قيمة الخضر المنتجة حسب أسعار المنتجين نحو مليون جنيه في العام ، والنوعان الوحيدان من الخضر التي يتم تصديرها هما البطاطا التي تصدر إلى المملكة المتحدة ، والطماطم الذي يصدر أغلبه إلى مالطا، وقدرت قيمة الصادرات من النوعين سنة 1958م بحولي 41000 ألف جنيه ليبي[32].

10- محاصيل أخرى:

أ- نبات الحلفا:

شكلت الحلفاء محصولاً مهماً في حافة منطقة الجبل الغربي وفي بعض المناطق شبه الصحراوية، ذلك لأن عليها طلباً كبيراً لصناعة الورق الجيد وورق النقد، فالحلفاء مورد مهم من مصادر الدخل للسكان المحليين خاصة في مواسم القحط، ووصل سعر الطن منه إلى 13 جنيه ليبي في العام 1958م، وقد أدى انخفاض الأسعار فيما بعد إلى الحد من إنتاجه[33].

ب- التبغ:

يعتبر من المحاصيل النقدية المهمة في ولاية طرابلس، ويخضع انتاجه لنظام الاحتكار من فترة الاحتلال الايطالي، ويشرف الاحتكار الحكومي للتبغ في الولاية على فلاحته في ليبيا وإصدار الرخص[34] . ويتم ذلك عن طريق مصلحة أو إدارة

---

[31] منظمة الأغذية الزراعة، المصدر السابق، ص 156 .

[32] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ج 2 ، المصدر السابق، ص295 .

[33] صحيفة طرابلس الغرب، السنة الحادية عشر، العدد 3067، بتاريخ :5 اغسطس 1953م ، ص 3.

[34] محمود العارف قشقش، المرجع سابق، ص105 .

احتكار التبغ، حيث تقوم بمراقبة المزارع، ومن ثم تشتري المنتوج الذي يتم جنيه في شهر سبتمبر من كل عام، ففي سنة 1959 م، وصل عدد الرخص إلى 250 رخصة، غطت مساحة مزروعة تقدر ب 917 هكتار، واعتبرت منطقة سوق الجمعة أعلى منطقة لزراعة التبغ في الولاية، تليها غريان[35] .

ومن أهم المشاكل التي واجهتها مصلحة الاحتكار، مسألة التهريب، يقضي بموجبه تسليم جميع المحصول إلى المصلحة ولكن وقعت عدة حوادث تهريب كان لها أثرها السيئ على اقتصاديات مصلحة الاحتكار[36] .

المبحث الثانيً : الثروة الحيوانية والصيد البحري:

تعتبر تربية الحيوانات من أهم مصادر الدخل في ليبيا، وهي احدى الدعائم الأساسية للاقتصاد في الولاية، وتركزت أماكن تربية الأغنام في منطقة سرت الكبرى، تليها منطقة نالوت على الحدود التونسية، ثم منطقة الجفارة[37].

يعتمد الرعي على أراضي المراعي من ناحية الخصوبة ونباتاتها إلى جانب الحيوانات الراعية كالضأن والإبل والماعز والبقر، ولا شك أن الثروة الحيوانية تأثرت بالأوضاع السيئة التي عانتها الزراعة قبل الاستقلال كالجفاف والقحط الذي أصاب الإقليم في سنوات 1948، 1951م والذي أدى إلى موت أكثر من نصف الثروة الحيوانية[38].

احتلت الغنم الأهمية الأولى للسكان من ناحية الغذاء والملبس، وقدرت أعدادها في الولاية عام 1958م بحوالي 630 ألف رأس، وسبب زيادة الأغنام هو سياسة الولاية من حيث تحسين فصائل الضأن المحلية، وتهجينها بالأنواع المستوردة من الخارج[39].

---

[35] مصنع التبغ الحكومي، مجلة المعرفة ، السنة السادسة، العدد 153 / 59 ، بتاريخ 3 ابريل 1959 ، ص10-11 .

[36] محمود العارف قشقش، المرجع السابق، ص 107 .

[37] محطة راديو طرابلس، صحيفة ليبيا المعمورة، السنة الخامسة ، فبراير 1939 ، ص 16.

[38] ه ز ل ، كينليسيد، مصدر سابق، ص 68 .

[39] الزراعة في ولاية طرابلس الغرب، نشرة رقم 23، كتيب مصور عن نشاط الزراعة، الناشر، لجنة الثقافة الزراعية طرابلس، 1962، ص 42 .

يأتي الماعز في المرتبة الثانية بعد الضأن من حيث الأهمية، ويوجد في المنطقة الساحلية للولاية الأنواع المالطية من الماعز وهي تربي في البيوت لإنتاج الحليب واللحم[40].

واهتم الأهالي كذلك بتربية البقر، وأكثر أنواعه انتشارا المحلي الموجود في سائر أنحاء شمال أفريقيا، فهي صغيرة ذات قرون، تتحمل الصعوبات، ولونها أحمر فاتح ويبلغ وزن البقرة حوالي 270 كجم، وقد أدخل الإيطاليون أصنافاً جديدة من الأبقار كنوع البنتلاوي، والسويسري بالإضافة إلى بعض الفصائل الأوروبية الأخرى كالبينو والجيرس والفريزيان وتشتهر هذه الأبقار بإنتاج الألبان واللحوم[41].

كما اهتم الأهالي بتربية الإبل ذي السنام الواحد المهم للسكان في أغراض الجر والنقل، ويمتاز بقدرته الفائقة على تحمل العطش والجوع، وتعطى الناقة منه كميات من اللبن تبلغ حوالي جالون واحد في اليوم، كما أنها تذبح من أجل لحمها.

بالإضافة إلى الحيوانات السابقة ذكرها اهتم السكان (الأهالي) بتربية الدجاج سواء في المنازل أو الحظائر والتي يستفاد منها في البيض واللحم، وفي السنوات الجيدة يزداد إنتاج البيض فيكون هناك فائض للتصدير[42].

- الصيد البحري والإسفنج:

من أهم الموارد الاقتصادية في الولاية ، إذ يعتبر الساحل الليبي من أشهر سواحل البحر المتوسط الغنية بالأسماك، وأهم مراكز صيده وأكبرها بمدينة طرابلس ، كما تنشط عمليات الصيد بشكل متفاوت في سواحل مدن زوارة والخمس وزليتن ومصراتة وسرت[43].

ومع السنة الأولي للاستقلال كان يوجد بالولاية حوالي 10 تنارات، ويدير هذه التنارات الأجانب (اليونانيين والإيطاليين) الذين يمتلكون شركات صيد التونة، وكان مجمل الإنتاج حوالي 11200 قنطار، عمل على استخراجها 715 من الليبيين و

---

[40] منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص 95.

[41] نضارة الزراعة في ولاية طرابلس الغرب، المعرض السنوي لتجارب تحسين المنتجات، طرابلس، المطبعة الحكومية، ص 8 .

[42] منظمة الأغذية والزراعة ، المصدر السابق ، ص 92 .

[43] محمود العارف قشقش، المرجع السابق، ص 121-122 .

254 من الأجانب[44] . ومن مجمل هذا الإنتاج تستهلك ولاية طرابلس من التونة بنسبة 11% فقط، بينما يصدر الباقي 89% لإيطاليا[45] .

أما صناعة الإسفنج فقد استحوذت عليها شركات يونانية وايطالية بعضها مسجل في طرابلس والبعض الآخر في اليونان، وقد عملت المراكب الإيطالية في مياه طرابلس ، إلى جانب مراكب الصيادين الليبيين، وقد بلغ معدل ما يصاد من الإسفنج عام 1950م حوالي 25 طناً[46] . وارتفع العدد في عام 1958م إلى حوالي 69909 ألف كيلوجرام[47].

المبحث الثالث : الصناعة:

عانت الصناعة من التخلف منذ بداية عهد الاستقلال نتيجة التضرر الصناعي جراء الحرب العالمية الثانية، وهجرة رؤوس الأموال، وضيق حجم السوق الليبي، وعدم توفر الخبراء لإيجاد الخطط التنموية، ونقص المواد الخام، وقد حاولت الحكومة بداية من العام 1956م القيام بإصدار قوانين للنهوض بالصناعات المحلية[48] . وعلى الرغم من استمرار حركة التصنيع في الولاية إلا أنها لم تلعب دوراً في رفع مستوى الاقتصاد المحلي، وأغلب الصناعات كانت في المواد الغذائية والمشروبات، وذلك لتوفر بعض المادة الخام من المنتجات الزراعية[49].

وفيما يلي أهم هذه الصناعات:

1- صناعة الأغذية:

أ- صناعة زيت الزيتون وملحقاته:

---

[44] ثروتنا الاقتصادية البحرية، صحيفة طرابلس الغرب، السنة الحادية عشر، العدد 2491، بتاريخ :15 ديسمبر 1951 ص 1 .

[45] مصائد التن والإسفنج، صحيفة طرابلس الغرب، السنة الحادية عشر، العدد 3208 بتاريخ :24 ديسمبر 1953 ص 1.

[46] منظمة الأغذية والزراعة، المصدر السابق، ص 20 .

[47] مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة الاقتصاد الوطني، ملخص الإحصاءات الليبية للسنوات 1958-1962، ص 121.

[48] ياقة السوداني، المرجع السابق، ص 48-49 .

[49] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ج 1 ، المصدر السابق، ص122-123 .

يعتبر من أهم الصناعات في الولاية عصر الزيوت النباتية وتكريرها، فحسب الإحصاءات قدر في عام 1951م أن هناك معاصر بدائية يقدر عددها بحوالي 600 معصرة، و30 معصرة حديثة[50].

وادي ارتفاع عدد الوحدات الصناعية إلى ارتفاع إنتاج الزيت من 6000 طن خلال العام 1951 م إلى 8500 طن في العام 1955م وبالتالي توفرت السيولة المالية التي أتاحت للمزارعين الليبيين امتلاك المعاصر الآلية أسوة بالإيطاليين، ومع نهاية العام 1958م ارتفع عدد المعاصر الآلية إلى 200 وحدة[51].

ارتبطت بمعاصر الزيتون صناعتان هما صناعة التونة والسردين، وصناعة الصابون ، أما السردين فيصطاد ويحفظ في العلب، وقد تراوح ما تم صيده في سنة 1950م بين 300 –1000 طن ، يصدر إلى مصر السردين المملح والذي يملح في مصانع التونة في علب تزن الواحدة 15 و 10 كجم[52].

وبالنسبة لصناعة الصابون فتعتمد على الزيت المستخرج من قشر الزيتون المعصور، وقدر عدد المصانع سنة 1958 م بحوالي 16 مصنعاً، ووصل الإنتاج الشهري في الولاية إلى 43 طناً، ودل ذلك على زيادة استهلاك الناس للصابون، وعلى ارتفاع مستوى المعيشة.

ب- صناعة الملح:

من الصناعات المحتكرة من قبل الحكومة حيث يتم إنتاج الملح في ملاحات طرابلس عن طريق تبخير مياه البحر بتبخيرها طبيعياً، وبلغ الإنتاج سنة 1959م حوالي 13000 ألف طن، يستخدم جزء منه في دبغ الجلود وتحضيرها للدباغة، وفي صناعة الثلج[53].

---

(50) تقرير مرفوع إلى الحكومة الليبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا ، ص28 .

(51) صناعة الزيت في ليبيا، مجلة المعرفة، السنة الرابعة، العدد 96 بتاريخ :11 يناير 1957 ، ص14 .

(52) هـ – ل – كينليسيد ، المصدر السابق، ص 36–37 .

(53) إبراهيم أحمد رزقانة، محاضرة في جغرافية المملكة الليبية، (القاهرة ، مطبعة البيان العربي، 1964)، ص 257 .

ج- صناعة رب التمور:

يرجع السبب في إنشاء مصنع لتحضير التمر في طرابلس عام 1955م إلى برنامج التغذية المدرسية والذي باشرت الحكومة في تنفيذه وتوزيع التمور بموجبه مجاناً على التلاميذ[54].

وفي ديسمبر عام 1959م وبمساعدة منظمة الأغذية والزراعة والحكومة الهولندية تم افتتاح مصنع رب التمور في طرابلس بتكلفة 20000 جنيه ليبي للاستفادة من متوج نخيل (البكراري)، وقدرت إنتاجية المصنع بنحو 250 طن في العام.

د- طحن الدقيق:

بلغ عدد مطاحن الدقيق في مدينة طرابلس ثلاث مطاحن، وتقوم المطاحن بطحن القمح المحلي من الصنفين القاسي والطري بالدرجة الأولى و الدقيق لصناعة الخبز والباستا والكسكسي[55].

هـ- صناعة المشروبات والعصائر:

وجد بمدينة طرابلس خلال سنوات الاستقلال الأولى، 12 معملاً لصناعة المشروبات الغازية والعصائر، وأغلب هذه المعامل ملكاً للإيطاليين، واشهر المشروبات الكيتي كولا، وسينالكو[56]. إلا أن مشروب بيبسي كولا الذي انشأ بمنطقة أبي منجل عند بداية طريق العزيزية طرابلس في ديسمبر سنة 1957م، أصبح الأشهر ، والذي بدأ إنتاجه في يوليو 1958م بـ 40000 قارورة في اليوم[57].

و- صناعة حفظ الخضر:

انشأ أول مصنع لمعجون الطماطم في طرابلس سنة 1954م ، ويدل نمو الإنتاج المحلي وكذلك ارتفاع مقدار الاستيراد على أن استهلاك معجون الطماطم بلغ 2500 طن في السنة، ووصل الإنتاج المحلي إلى نحو 2000 طن، وقد استطاع هذا المصنع إلى جانب مصنع آخر أنشأ في نفس العام أن ينتج ما تحتاجه البلاد

---

[54] مصنع التمر الحكومي، صحيفة طرابلس الغرب ، بتاريخ : 18 يناير 1957، ص 7.

[55] الأمم المتحدة، تقرير عن المساعدة الفنية في ليبيا 1951-1961 قسم البحوث في البنك الوطني الليبي، ص 17-18 .

[56] تقرير رقم 883، عن التسويق الزراعي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، 1958 ص 10.

[57] البيبسي كولا في طرابلس، مجمة المعرفة، السنة السادسة، العدد 48 1 ، بتاريخ : 23 يناير 1959 ، ص 21.

من الصلصة والطماطم، وهي تعتمد على الثمار التي تنتج محلياً، وأن السوق المحلي كان يستهلك معظم الإنتاج[58].

2- صناعات مختلفة:

أ- صناعة التبغ (شركة التبغ الحكومية):

من أهم مصادر دخل الولاية ولذلك كانت صناعته وتجارته احتكار خاصا لحكومة الولاية [59]. وتقوم شركة التبغ البريطانية والأمريكية بالإدارة الفنية والتجارية لاحتكار التبغ وتتقاضى نسبة مئوية من الأرباح، بناء على إتفاق سابق بينها وبين الإدارة البريطانية الحاكمة السابقة في البلاد[60].

وفي طرابلس المصنع الوحيد في الولاية ، وتعتبر ورقة التبغ المحلية ومنتجاتها ملائمة للاستهلاك المحلي، وينتج المصنع حوالي 700 مليون سيجارة سنوياً، ويشتغل في المصنع ما يزيد عن 700 شخص، ويبلغ معدل الأجور التي يتقاضاها العمال بمعدل 225 جنيه ليبي للعامل في السنة[61].

ب ـ صناعة المنسوجات:

تصنع أغلب المنسوجات بالوسائل اليدوية القديمة في عدد كبير من الحوانيت الصغيرة أو في البيوت، ويعمل الألاف من العمال معظمهم من النساء في نسج الأردية الرجالية (الحولى والجرود)، إلا أنه توجد بعض المؤسسات التي تنتج هذه السلع على أساس صناعي كما في مدينة مصراتة وطرابلس وتباع المصنوعات الصوفية والقطنية في عموم أنحاء ليبيا[62].

ج ـ صناعة الجلود :

شغلت صناعة الجلود حيزاً مهماً للاقتصاد المحلي للولاية لارتباطها بالثروة الحيوانية، والتي يأتي خامها في المرتبة الرابعة في قائمة المنتجات الليبية المصدرة للخارج،

---

[58] تقرير منظمة الأغذية والزراعة رقم 613. لسنة 1957.

[59] منظمة الأغذية والزراعة، تقرير رقم 21، لسنة 1952، ص19.

[60] التقرير السنوي لمدير المراجعة عن حسابات طرابلس الغرب للسنوات المالية المنتهية في 31 مارس 1956. تقرير مرفوع إلى رئيس المجلس التنفيذس للولاية ، ص34.

[61] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ج 2، المصدر السابق، ص 334.

[62] منظمة الأغذية والزراعة، تقرير رقم 21، المصدر السابق، ص 18.

ولذلك فقد أنشأت أماكن خاصة لتمليح وتخزين الجلود في كل من الخمس وسرت ومصراتة، كما حددت الولاية أثمان الجلود من المواطن إلى الحكومة بسعر 15 مليماً لجلد البقر، و 7 مليمات للعجل، و3 مليمات للماعز والضأن[63].

د ـ صناعات أخرى:

بخلاف الصناعات السابقة دخلت إلى الولاية صناعات أخرى كان أهمها مصنع الورق بطرابلس والذي افتتح العام 1957م والذي ينتج الورق بأسماك مختلفة، وتقدر قدرته الإنتاجية بـ 110 قنطار من الورق يومياً يعمل على إنتاجها 57 عاملاً، وبلغ صافي الربح للمصنع خلال ثلاث سنوات من 1957 إلى 1959م مبلغ 1103659 جنيه ليبي[64].

وفي صناعة البناء فأشهر المصانع معمل سيدي المصري بطرابلس والذي يصنع الياجور اللازم للبناء.

ساهم في الرفع من مستوى الصناعات المحلية نتيجة إقرار القانون الخاص بتنمية الصناعات الوطنية الذي تم تنفيذه في العام 1957م والذي يهدف لتشجيع القطاع الصناعي، ويمنح امتيازات لأصحاب رؤوس الأموال الوطنية بإعفائهم من الضرائب لمدة خمس سنوات[65].

هـ ـ صناعة الحرف اليدوية:

من أهم ميادين الاقتصاد الوطني، وتجلب المصانع الصغيرة الخاصة بالحرف اليدوية إيراداً نقدياً لا يستهان به سواء الخاصة بالمنسوجات أو المصنوعات الجلدية والبساط والسجاد والحصر، وإن هذه المصانع الصغيرة تكون دائماً الوجه الرئيسي من وجوه النشاط التجاري في الولاية[66]

---

(63) الجريدة الرسمية لولاية طرابلس الغرب ، العدد 23 لسنة 1953، 1953.

(64) صناعتنا المحلية في طريق التقدم والازدهار، صحيفة طرابلس الغرب، بتاريخ : 29 مايو 1959، ص 5.

(65) الجريدة الرسمية لولاية طرابلس الغرب، لسنة 1956.

(66) تقرير مرفوع إلى الحكومة الليبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا ، ص 90 .

المبحث الرابع : الشركات الوطنية:

1. الكهرباء (صناعة الكهرباء):

تعد الطاقة الكهربائية من أهم المرافق العامة في البلاد رغم الاستهلاك البسيط للبلاد بسبب عدم وجود مشاريع صناعية كبرى، وتعتبر طرابلس من أكبر المدن في الولاية استهلاكا للطاقة الكهربائية.

ومع تطور الحركة الصناعية والزراعية والعمرانية ازداد الطلب على الطاقة وارتفع الإنتاج والبيع حيث بلغت القوة الكهربائية التي استهلكت سنة 1958م نحو 44% من مجموع القوة التي بيعت في نفس السنة والتي استعملت في الإنارة والأغراض المنزلية[67] .

إن مجموع ما باعه مشروع الكهرباء في طرابلس في العالم 1958م بلغ نحو 42 مليون كيلو فولت، أي نحو ثلثي مجموع الطاقة في ليبيا.

وبخلاف طرابلس فإن المشروعات العمومية الأخرى لإنتاج الكهرباء كانت تديرها وتملكها البلديات والتي وصل عدد محطات الكهرباء العمومية إلى 18 محطة من نفس العام[68].

2- شركة الخطوط الجوية الليبية:

تعتبر شركة الخطوط الجوية الليبية من أهم الشركات الوطنية، ويرجع انشاؤها إلى العام 1956م عندما قرر مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ : 3 مايو 1956م إنشائها، ويعد مطار طرابلس أكبر مطار مدني ، وبلغ عدد المسافرين في سنة 1955م نحو 23000 راكب.

3- شركة الأشغال العامة (نظارة)

من مهام هذه الشركة قيامها بطرح العطاءات للمتعهدين الحاملين لترخيص صناعي أو تجاري في إعلان تحدد فيه القيمة المحددة، ومن أهم العطاءات كان عطاء

---

[67] هـ – ل – كينليسيد، المصدر السابق، ص 40 – 41 .

[68] التنمية الاقتصادية في ليبيا تقرير البعثة التي أوفدها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ج 2 ، واشنطن ، أبريل1960، ص 346 .

تنظيف بلدية طرابلس من الأوساخ، فعلى سبيلا المثال بلغ ما دفعته البلدية لسنة 1955م حوالي 48000 جنيه ليبي[69] .

4- الاتصالات :

لم يكن الاتصال بين الولايات يتم إلا عن طريق الهاتف اللاسلكي في الخمسينات من القرن الماضي، ومع بداية عقد الستينات وضع برنامج لتجديد المقسمات بالإضافة إلى طرح مشروع مد خط دولي يصل بين أوروبا والشرق عن طريق مد من إيطاليا وتونس وليبيا ومصر.

ومع تطور الحياة بعد اكتشاف النفط وتصديره، زادت أهمية هذا المرفق لصلته المباشرة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، فهو يسهل الاتصال بين مختلف المناطق في الداخل والخارج، وقد أولت الحكومة الليبية اهتماماً كبيراً بهذا المشروع، وذلك بتنفيذه على أسس حديثة[70].

5_الايرادات : (الضرائب)

إن نظام الضريبة على الإيرادات المعمول به في طرابلس أدخله الإيطاليون في العام 1923م، وقد فرض قانون الضرائب بنسبة 15% من صافي الدخل إذا كان ناتجا أي نوع من أنواع استثمار رؤوس الأموال، ونسبة 13% من رسوم التحصيل على صافي الدخل إذا كان مصدره أرباحاً تجارية أو صناعية[71] .

وصدر مرسوم مشابه بتاريخ 27 سبتمبر 1952م، أعفى الدخول أقل من 80 جنيهاً في السنة من الضريبة[72]. ووصل معدل ما تم جبيه من الضرائب في العام 1958م مبلغ 552604 جنيه ليبي، شاملا ضريبة المباني، وضريبة الزراعة والحيوان، وضريبة الرسوم الجمركية على السيارات والأدوات الكهربائية، والدقيق والمنسوجات، والروائح ومواد الزينة[73] .

---

[69] محمود العارف قشقش ، المرجع السابق ص 178.

[70] المرجع نفسه ، ص 179-180.

[71] مرسوم ملكي، صحيفة طرابلس الغرب، السنة العاشرة، العدد 2811، بتاريخ :7 أكتوبر 1951، ص 1.

[72] محاضر المجلس التشريعي للولاية، صحيفة طرابلس الغرب ، بتاريخ : 22 شعبان 1953.

[73] التقرير السنوي لمدير المراجعة عن حسابات طرابلس الغرب للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 1956، تقرير مرفوع إلى رئيس المجلس التنفيذي للولاية، ص 6 .

المبحث الخامس: برنامج المعونات الأجنبية :

لم تستطيع ميزانية البلاد تغطية المصروفات الجارية للدوائر الحكومية بسبب حالة التردي والضعف في الاقتصاد، ولذلك فقد كان للمساعدة الخارجية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضرورية لسد هذا العجز وتحسين حياة الناس[74] .

أصدرت الأمم المتحدة قراراً رقم 338 في 17 نوفمبر 1950م والذي تضمن حاجة ليبيا للمساعدات المالية والفنية، وأوصى التقرير بإعداد خطة للتنمية الاقتصادية ولاجتماعية والثقافية في ليبيا[75].

وصل عدد من أوفدتهم الأمم المتحدة في ليبيا في غضون العام 1951م ما يزيد عن 20 شخصاً ومع أن خبراء الأمم المتحدة الاقتصاديين حددوا الميزانية بمبلغ 1.5 مليون سنوياً مع ايفاد 128 خبيراً إليها، إلا أن العام 1953م الذي يشكل المرحلة الأساسية والمهمة في برنامج المساعدة الفنية، لم يشهد قدوم سوى سبعين خبيراً في الحقول الإدارية والزراعية والتعليمية والصحية، ولم ينفق من ميزانية برنامج المساعدة الفنية أكثر من 50%[76] .

قامت بعض الدول بتقديم معونات مالية ومن بين هذه الدول: مصر وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولعبت الدولتان الأخيرتان دوراً مهماً في التمويل بسبب علاقتهم الخاصة مع ليبيا، وقد تعهدت بريطانيا بأن تدفع مبلغ مليون جنيه إسترليني سنوياً في مؤسسات التنمية ومبلغ 2.75 مليون جنيه إسترليني سنوياً لدعم الميزانية، وذلك خلال السنوات الخمس من 1953-1958م [77].

---

[74] البنك الوطني للإنشاء والتعمير، المصدر السابق، ديسمبر 1959، ص 25.

[75] ادريان بلث، التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا بتاريخ : 30 أكتوبر 1950، ص 121 .

[76] حديث الوزير العنيزي في الأمم المتحدة،صحيفة طرابلس الغرب، السنة الحادية عشر، العدد 3174، بتاريخ : 16 ديسمبر 1953، ص 1 .

[77] الاتفاقية المالية بين ليبيا وبريطانيا، 1953، وثيقة رقم 156، ملف 15، مركز المحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، وحدة الوثائق العربية.

وحصلت ليبيا من الولايات المتحدة على منحة تقدر ب 4 ملايين دولار سنوياً ابتداء من يوليو 1954 إلى 1960م، بالإضافة إلى مبلغ مليون دولار تدفع ابتداء من يوليو سنة 1960م إلى سنة 1971[78].

شكلت المبالغ المالية دفعة للبدء في التنمية الاقتصادية فأنشأت بهذا الخصوص مؤسسة الوكالة الليبية للتنمية العامة والاستقرار في العام 1952م، واللجنة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير (لارك) 1955م، وهيئة المصالح المشتركة الليبية الأمريكية والتي اشتملت على وكالات فنية تشمل الزراعة والموارد المائية، والصحة والتعليم والسمعيات،[79] . وتقوم هذه الوكالات الثلاث بتدريب الموظفين الليبيين وإجراء التطبيقات النظرية وإدارة المدارس وتخطيط أعمال المشاريع والتنمية وإدارة المستوصفات الصحية وإجراء التجارب الزراعية.

ارتكز نشاط اللجنة الليبية الأمريكية للإنشاء والتعمير على إنشاء المواصلات السلكية واللاسلكية، إلى جانب توسيع مشروع كهرباء طرابلس، بينما اقتصر عمل مؤسسة الوكالة الليبية للتنمية العامة والاستقرار على صيانة الطرق، والنقل والمرافق العامة[80].

وبالإضافة إلى تلك المؤسسات قدمت منظمة الثقافة والعلوم (اليونسكو) بمساعدات في توفير المعلمين العرب وتوزيعهم على المدارس ، كما ساهمت المؤسسة في المجال الإذاعي بمساعدة وتدريب العديد من الأشخاص في المجال الإذاعي[81].

وعلى الرغم من المساعدات التي قامت بها منظمات الأمم المتحدة للرفع من الاقتصاد الليبي، وتهيأت الكفاءات الإدارية، إلا أن المؤسسات افتقرت إلى الموظفين المؤهلين في شتى المجالات وان المعونات المالية لم تكن لتحل مشاكل الليبيين بسبب الأزمة المالية التي عانت منها البلاد مما جعل تنفيذ تلك البرامج أمراً في غاية الصعوبة[82].

---

[78] لجنة وضع المشاريع الاقتصادية، صحيفة طرابلس الغرب، بتاريخ :20 يناير 1953، ص 2.

[79] نشاط لجنة الإنشاء والتعمير الليبية الأمريكية (لارك)، صحيفة الرائد بتاريخ : 18 مايو 1957، ص 2 .

[80] صحيفة طرابلس الغرب، بتاريخ : 8 ابريل 1956، العدد 33447.

[81] الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، تقرير عن أعمال منظمة الأغذية والزراعة، 1958، ص 19-20.

[82] بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،المصدر السابق ، ص 38-39.

ونجد في الجدول التالي إحصائيات بالمساعدات الأجنبية المخصصة لليبيا بالجنيه الليبي في الفترة من 1952-1960.[83]

الدول المانحة	52-1953	53-54	54-55	55-56	56-57	57-58	58-59	59-1960
الولايات المتحدة								
التعاون الفني	554	490	530	580	689	943	939	945
مساعدات خاصة بمشاريع معينة (1)	-	-	-	1.071	1.786	5.921	3.929	3.929
مساعدات غير مرتبطة بمشاريع معينة	-	-	1.786	1.428	1.428	1.428	2.856	2.856
قروض من الصندوق الأمريكي الخاص بقروض التنمية	-	-	-	-	-	-	-	-
الإغاثة من القحط بموجب القانون العام رقم 480، الباب الثاني. (2)	-	-	70	939	742	425	87	1.391
إغاثة بموجب القانون العام رقم 480، الباب الثالث. (3)	-	-	-	37	94	419	638	477
إغاثة بموجب القانون العام رقم 480، الباب الثالث. (3)	-	-	-	37	94	419	638	477
المجموع	554	490	2.386	4.055	4.739	9.136	8.449	11.382
بريطانيا								
منح لدعم الميزانية	2.360	2.750	2.750	2.750	3.000	3.250	3.250	3.250

[83] بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، مصدر سابق ،ج1 ، ص 31.

الخاتمة :

يتضح لنا مما سبق ذكره ، أن ليبيا بصفة عامة وولاية طرابلس الغرب بصفة خاصة مرت بظروف اقتصادية صعبة خلال العشر سنوات الأولي من استقلال البلاد حيت كان الاقتصاد يعاني العجز في جل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبخاصة النشاط الزراعي الذي كان يشكل عماد الاقتصاد في الولاية حيت واجه العديد من المشاكل نتيجة اعتماده علي مياه الامطار وقلة الآلات الزراعية ونقص الخبرات الفنية .

أما قطاع الثروة الحيوانية فلم يكن بأفضل حال مما سبق شأنه شأن النشاط الصناعي الذي كان محدودا وعاني من النقص الشديد في المواد الخام والخبرات الفنية ، وكان للنقص الشديد للمواد المالية دور في أن فتحت خلالها البلاد أمام التدخل الاجنبي والتحكم في اقتصاد الولاية عن طريق المساعدات الدولية ، نتيجة للعجز الحاصل في ميزانية البلاد ، ولتنتهي هده الحقبة التاريخية باكتشاف النفط ودخول الاقتصاد الليبي مرحلة جديدة في تاريخه مع نهاية العام 1961م .

قائمة المصادر والمراجع :

أولا : المصادر :

1 ـ التنمية الاقتصادية في ليبيا، تقرير البعثة التي أوفدها البنك لدولي للإنشاء والتعمير بناء على طلب الحكومة الليبية، واشنطن، ديسمبر ، 1959.

2 ـ الاتفاقية المالية بين ليبيا وبريطانيا، 1953، وثيقة رقم 156، ملف 15، مركز المحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، وحدة الوثائق العربية.

3 ـ الأمم المتحدة، بعثة المساعدة الفنية في ليبيا، تقرير عن أعمال منظمة الأغذية والزراعة، 1958.

4 ـ التقرير السنوي لمدير المراجعة عن حسابات طرابلس الغرب للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 1956، تقرير مرفوع إلى رئيس المجلس التنفيذي للولاية .

5 ـ ادريان بلت، التقرير السنوي الثاني للأمم المتحدة في ليبيا بتاريخ 30 أكتوبر 1950 .

6 ـ تقرير منظمة الأغذية والزراعة رقم 613. لسنة 1957.

7ـ الأمم المتحدة، تقرير عن المساعدة الفنية في ليبيا 1951–1961 قسم البحوث في البنك الوطني الليبي .

8 ـ تقرير رقم 883، عن التسويق الزراعي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، روما، 1958 .

8 ـ مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة الاقتصاد الوطني، ملخص الإحصاءات الليبية للسنوات تقرير مرفوع إلى الحكومة الليبية حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، الأمم المتحدة، المساعدة الفنية للأمم المتحدة في ليبيا .

9 ـ نضارة الزراعة في ولاية طرابلس الغرب، المعرض السنوي لتجارب تحسين المنتجات، طرابلس، المطبعة الحكومية .

10 ـ هـ – ل – كينليسيد – تقرير عام للاقتصاد الليبي، بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا، نيويورك، 1951.

11 ـ مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، وحدة الوثائق المعاصرة، ملف الزراعة .
12 ـ المملكة الليبية ، ليبيا الاقتصادية، وزارة الاقتصاد الوطني، ، أكتوبر 1956 .
13 ـ مركز قسم البحوث بالبنك الوطني الليبي .
14 ـ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير رقم 21 إلى الحكومة الليبية عن الزراعة، روما، نوفمبر 1952 .

تانيا : المراجع

1 ـ زرقانة ،ابراهيم أحمد ، محاضرة في جغرافية المملكة الليبية، (القاهرة ، مطبعة البيان العربي، 1964) .
2 ـ السوداني ،مصباح ياقة ، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا 1951-1969،(القاهرة : اطروحة دكتوراة غير منشورة جامعة عين شمس، 2010) .
3 ـ أبولقمة ، سعد القزيري ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا ، (طرابلس:الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، 1959) .
4 ـ حمدان ،جمال ، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية ، (القاهرة : منشورات مكتبة مدبولي،1996) .
5 ـ نيكولاي ايلتشن بروشين، تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتي مطلع القرن العشرين ،(طرابلس:دار اويا للطباعة والنشروالتوزيع والتنمية التقافية ، 2001) .
6 ـ شرف ،عبد العزيز طريح، جغرافية ليبيا، ط3، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 1996) .
7 ـ قشقش ، محمود العارف على ، مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده ، (طرابلس : منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، 2012) .

ثالثا : الصحف والمجلات

1 ـ صحيفة طرابلس الغرب .

2 ـ صحيفة الرائد .

3 ـ الصحيفة الرسمية لولاية طرابلس الغرب .

4 ـ صحيفة ليبيا المعمورة .

5 ـ صحيفة الكوريري دي تريبولي .

6 ـ مجلة المعرفة .

7 ـ مجلة الفلاح الليبي .